A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

الدورة العشرون بعد المائة

روما، 25–27 مارس/آذار 2024

استعراض هيكل الولاية القضائية للنظام الموحّد للأمم المتحدة – معلومات محدثة

أولًا– مقدّمة

1- جرى إطلاع لجنة الشؤون الدستورية والقانونية (في ما يلي "اللجنة") في دورتها التاسعة عشر بعد المائة التي عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2023، على التطورات الأخيرة المتعلقة باستعراض هيكل الولاية القضائية للنظام الموحّد للأمم المتحدة.[1]

2- وأُبلغت اللجنة على وجه الخصوص بأن الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره الثالث المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذا الاستعراض،[2] أقرّ بأن اقتراح إنشاء دائرة مشتركة بين محكمة الأمم المتحدة للاستئناف والمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية يفتقر إلى تأييد أصحاب المصلحة المطلوب لتنفيذه، ولا سيما من جانب قضاة هاتين المحكمتين.[3]

3- كما أُبلغ أعضاء لجنة الشؤون الدستورية والقانونية أنه في يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2023، صدرت بيانات عن المنظمة وثماني وكالات أخرى تابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة،[4] وترد في هذه البيانات تساؤلات عن الحاجة إلى استعراض هيكل الولاية القضائية الحالي للنظام الموحد للأمم المتحدة، وأُعرب فيها أيضًا عن الموقف المشترك لهذه الوكالات الذي يقضي بالحفاظ على الوضع الراهن.

[1] الوثيقة CCLM 119/6.

[2] الوثيقة الصادرة عن الأمم المتحدة. A/78/154.

[3] الفقرة 24 من الوثيقة CCLM 119/6.

[4] على التوالي، الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

4- ولاحظت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في تقريرها *"استمرار التباين الكبير في الآراء بين أصحاب المصلحة بشأن النتيجة المفضّلة للاستعراض، [و] أعربت عن تقديرها لمشاركة مكتب الشؤون القانونية من أجل إبقاء اللجنة على بيّنة من التطورات المقبلة في هذا الصدد، حسب الاقتضاء"*.[5]

5- وبناءً على ذلك، أُدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للجنة كبندٍ معروض للإحاطة بموجب الفقرة 7 (م) من المادة 34 من اللائحة العامة للمنظمة، التي تنص على وجوب أن تنظر اللجنة في البنود المحددة المحالة إليها والتي قد تنشأ عن *"جوانب السياسات في العلاقات مع المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية، والأفراد"* .

ثانيًا– معلومات محدثة بشأن التطورات اللاحقة

6- بعد أسابيع قليلة من اختتام الدورة التاسعة عشرة بعد المائة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية، تم تناول مسألة هيكل الولاية القضائية للنظام الموحّد للأمم المتحدة من قبل الجهاز الرئاسي لمنظمة العمل الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة العمل الدولية، باعتبارها المنظمة التي تستضيف المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، أخذت زمام القيادة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في المشاورات بين الوكالات المشاركة في شبكات المستشارين القانونيين بشأن الاقتراحات الرامية إلى تعزيز الاتساق في تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن لجنة الخدمة المدنية الدولية في سياق إنشاء نظامين مستقلين للمحكمتين.

7- ورأت منظمة العمل الدولية، في تقريرها المقدم إلى مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، أن الشروط غير مستوفاة لدى مجلس الإدارة من أجل المضي قدمًا في أي من هذه الاقتراحات، بما في ذلك إنشاء دائرة مشتركة تتألف من قضاة من محكمة الأمم المتحدة للاستئناف والمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.[6] وعليه، قرّر مجلس الإدارة عدم اتخاذ أي إجراء لمتابعة هذه الاقتراحات في الوقت الحالي، باستثناء اقتراح تعزيز عمليات التبادل غير الرسمية بين قضاة المحكمتين.[7]

8- وبموازاة ذلك، عُرض التقرير الثالث للأمين العام على لجنة الإدارة والميزانية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة (اللجنة الخامسة)، خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة. وأشارت وكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، في العرض المقدّم أمام اللجنة الخامسة، إلى أن اقتراح إنشاء دائرة مشتركة يفتقر إلى تأييد واسع النطاق من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الهيئات الثلاثة التي تتألف منها منظمة العمل الدولية.[8]

9- وقرّرت اللجنة الخامسة عدم اتخاذ أي إجراء بشأن التقرير، ممّا يعني أن المسألة لم تعد مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة. وقد أدّى هذا فعليًا إلى اختتام استعراض هيكل الولاية القضائية للنظام الموحّد للأمم المتحدة.

10- وبالتالي، لن يجري إدخال أي تعديل من التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية كجزء من الاستعراض. وتبقى سلطة المحكمة من دون تغيير في ما يخص النظر في المنازعات الناشئة عن عقود العمل في حوالي 58 منظمة دولية اعترفت بولايتها القضائية.

---

[5] الفقرة 33 من الوثيقة CL 174/10.

[6] الفقرة 23 من الوثيقة GB.349/PFA/10.

[7] الصفحة 26 من الوثيقة GB.349/Decisions [النسخة الإنكليزية]

[8] بيان السيدة Catherine Pollard، وكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

ثالثًا– الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب اللجنة

11- إنّ الغاية من هذه الوثيقة هي إحاطة اللجنة وهي مدعوة إلى إبداء ملاحظاتها بشأنها بحسب المقتضى.